مجلة كلية التربية

بحث بعنوان

متطلبات تعزيز مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية

بحث مستل من رسالة ماجستير

إعداد

صفاء المغاوري محمد

باحثة ماجستير

أ.د/ السيد سلامة الخميسي

أستاذ أصول التربية المتفرغ

بكلية التربية جامعة دمياط

د/ نيللي السيد الرفاعي عاشور

مدرس بقسم أصول التربية

بكلية التربية جامعة دمياط

٢٠٢٣م / ١٤٤٥هـ

مستخلص

هدف البحث تحديد متطلبات تعزيز مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية وذلك من خلال التعرف على (ماهية المسئولية المجتمعية للجامعات، ومؤشرات ثانيا: الأداء الاجتماعي للجامعات) للجامعات المصرية، واستخدم البحث المنهج الوصفي، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج تحددت في متطلبات مأسسة المسئولية المجتمعية (التعليم، البحث العلمي، خدمة المجتمع) بالجامعات المصرية، وأصى البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: توظيف الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية بما يحقق الاستفادة القصوى في تفعيل المسئولية المجتمعية وتعزيز دورها في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية:

المأسسة –المسئولية المجتمعية– الأداء الاجتماعي–التعليم العالي–الجامعة

Requirements for strengthening the institutionalization of social responsibility in the social performance of Egyptian universities

Abstract

The aim of the research is to determine the requirements for strengthening the institutionalization of social responsibility in the social performance of Egyptian universities by identifying (what the social responsibility of universities is, and indicators of the second: the social performance of universities) for Egyptian universities. The research used the descriptive approach, and the research reached a set of results identified in the requirements for institutionalizing responsibility. Social (education, scientific research, community service) in Egyptian universities. The research recommended a set of recommendations, the most important of which are: employing modern trends to measure and evaluate the social performance of Egyptian universities in a way that achieves maximum benefit in activating societal responsibility and enhancing its role in achieving sustainable development indicators.

Key words:

Institutionalization - societal responsibility - social performance - higher education – university.

مقدمة

لم تعد المؤسسات الجامعية ميدانا للتدريس فحسب، بل اتسعت مهامها لتكون مركزا للبحث، والتخطيط للمستقبل، وخدمة المجتمع، وأصبح من الضروري أن تقوم بدورها في البناء الاجتماعي والثقافي، وتحقيق التنمية وأن تتوطد علاقتها بالمجتمع على كافة الأصعدة.

وظهرت تحديات جديدة بالنسبة للجامعات تتمثل في الدور الاجتماعي الذي يمكن أن تمارسه، ما فرض عليها إيجاد فلسفة وآليات عمل ضمن إطار أخلاقي واجتماعي، يمثل علاقة هذه المؤسسات بالمجتمع وخدمته، وهو ما اصطلح عليه بالمسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي، والذي يعكس مدى تقدم نشاطات المجتمع عن طريق التعليم والبحث والتطوير ومسايرة التقنيات الحديثة للتأقلم مع التغيرات المحيطة.
وفي معظم دول العالم تسهم الجامعات في التنمية من جوانبها المختلفة:

المجتمعية، والاقتصادية، والإدارية، والسياسية، والصحية وغيرها، وتشكل جزءا حيويا مهما في مجتمعاتها المحلية، ويجتهد قادتها في صياغة رؤيتها ورسالتها التي تحدد لاحقا الأهداف العليا لتلك الجامعات، ومهما اختلفت رؤى الجامعات ورسالتها، إلا أنها تجمع بشكل أو بآخر على هدفين رئيسين؛ الأول: تعليم متميز يتمثل في دفع أفواج الخريجين المؤهلين لملء الشواغر في المجالات المختلفة للدولة والمجتمع بما يتناسب واحتياجاتها، والثاني: يعبر عن خدمة المجتمع أو ما يسمى بتحمل الجامعات لمسئوليتها المجتمعية.(الخطيب، ٢٠١٩، ٨٨٦)

إن الجامعة مؤسسة علمية أكاديمية مهنية اجتماعية ثقافية لابد لها أن تخرج من أسوارها وتفتح أبوابها لتشارك المجتمع في جميع نشاطاته وفعالياته، ويكون لها الدور الريادي في ذلك، لا أن تبقى حبيسة القاعات والمختبرات، وتنغلق على نفسها بالشكل الذي لا يمكن من الوصول إليها، والاستفادة من إمكاناتها وخبراتها واستشاراتها

وخدماتها المتنوعة، لتعطي دفعات سريعة وواسعة لحركة البناء الثقافي والاجتماعي والعلمي في محيطها وواقعها.(الشمري، ٢٠١٤، ١٠٠)

ويجب التمييز بين المسؤولية المجتمعية والشراكة المجتمعية حيث أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أعم وأشمل، ويتضمن عديد من الأنشطة التي من ضمنها شراكات مع مؤسسات المجتمع أو مع جامعات ومراكز بحثية أخرى، فالمسؤولية المجتمعية للجامعات تتخذ عدة صور كمحاربة الفقر، وتوفير فرص العمل، وتحسين البيئة، ودعم البرامج الخيرية والإنسانية، وتطوير البحث العلمي لخدمة المجتمع، وغيرها، ويتجاوز مفهوم تعلم الخدمات وتقديم الخدمة من أجل المجتمع إلى تقديمها بالمشاركة معه، وارتباط المحتويات التعليمية بالأنشطة الخدمية.(عيد، ٢٠١٩، ١٢٨)

وتنطلق المسؤولية المجتمعية بشكل عام، وللجامعات بشكل خاص في ثلاثة أبعاد وهي كما يلي: (أحاندو، ٢٠١٦، الصفحات ٥٤-٥٦)

١)البعد الاجتماعي: ويعرض المؤسسات كوحدات اجتماعية بدرجة كبيرة تضع المجتمع ومتطلبات تنميته نصب أعينها في جميع أنشطتها؛ حيث أصبح ينظر إلى المسؤولية المجتمعية على أنها عمليات المشاركة بين الجامعة والمجتمع، تلتزم الجامعة بموجبه لإرضاء المجتمع، وتحقيق تطلعاته في ضوء ما يتفق مع المصلحة العامة.

٢)البعد البيئي: من أهم وظائف الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية مراعاة الآثار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها، وتحقيق قدر مناسب من الكفاءة للموارد المتاحة، وتقليل الممارسات السلبية، كما على الجامعة أن تعي جميع جوانب البيئة ذات الصلة في تأدية أنشطتها وتقديم خدماتها، وتصنيع منتجاتها، إضافة إلى استخدامها معايير معينة لمعرفة تلك الجوانب البيئية المؤثرة والمتميزة، مما يمكن من التطوير والجودة الفعالة لأدائها البيئي.

٣)البعد الاقتصادي: إن البعد الاقتصادي للمسئولية المجتمعية في التعليم الجامعي الالتزام بممارسات أخلاقية داخل الجامعات، مثل الحوكمة المؤسسية، ومحاربة الرشوة والفساد، وحماية حقوق المستهلك، والاستثمار الأخلاقي.

وعليه فإن الجامعة تمارس عددا من المسئوليات المجتمعية والتي تنحصر ضمن الأنماط المجتمعية والبيئية والاقتصادية تجاه المجتمع المحلي، والموظفين، والعملاء، والموردين، والمساهمين، وغيرهم، حيث تعتبر المسؤولية المجتمعية مسئولية أخلاقية إلزامية تتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية.

مشكلة البحث

أن دور مؤسسات التعليم لم يعد مقتصرا على الرسالة العلمية المجردة، بل تعداه ليصل إلى جوانب مختلفة من الحياة اليومية، ويؤثر فيها، وإن كانت الرسالة العلمية المعرفية هي الهدف الحقيقي والرئيس الذي أُوجدت من أجله تلك المؤسسات، فاليوم يقع على المؤسسات التعليمية مسؤولية مجتمعية أكثر من أي وقت مضى، لا يستثنى منها أي من مؤسسات الدولة خدمية كانت أم غير خدمية، على اختلاف مرجعيتها، طالما هي غير معزولة عن المجتمع (مخلوف، ٢٠١١، ٢).

كما إنَّ موضوع المسؤولية المجتمعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم عامة ومؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياه، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي وإجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة.

والدور الاجتماعي للجامعات يشكل شاغلا من شواغل الأمم المتحدة واليونسكو والمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي وغيرها؛ وهو موضوع اهتمام عدة شبكات قائمة على الصعيد الدولي، ولكن يلاحظ أيضا أن استراتيجيات التوعية والتنفيذ ليست متطورة على قدم المساواة في جميع الدول والتنظيمات، وهو ما يظهر التحدي المجتمعي المتمثل في ترك العديد من الجهات الفاعلة ذات النوايا الحسنة في ظروف من عدم اليقين وانعدام الدعم العملي عندما تريد دفع التغيير في اتجاه المسؤولية المجتمعية للجامعات (رفاعي، ٢٠٢٠، ٣٠١)

وأظهرت دراسة (الأحمدي، ٢٠١٦) للجامعات دور مهم وفعال تقدمه للمجتمع من خلال وظيفتها الثالثة وهي خدمة المجتمع ولا يمكنها التغافل عن هذه الوظيفة أو الاستهانة في آثارها على التنمية الوطنية، كما أن وجود دور فعال للجامعات في خدمة المجتمع يسهم في بناء نسيج اجتماعي سليم وقادر على النهوض بأفراده وبدولته، مما ينعكس بالتالي على أداء الجامعات فوجود الجامعة في مجتمع واعي ومتحضر وتنموي يسهم في وجود جامعات قادرة على التنافس العالمي.

وأشار مخلص (٢٠١٨، ١١٤) إلى أنه لا يمكن للجامعة في أي مجتمع أن تؤدي دورها الكامل في التغيير الاجتماعي دون تفاعل بين أفراد المجتمع من ناحية، والبيئة المجتمعية من ناحية أخرى، فالجامعة معنية بتنمية المهارات، ورفع مستوى الرقي الاجتماعي لتلبية حاجات الفرد والمجتمع، وفي ظل أدوار الجامعة والمتغيرات الحديثة أصبح الدور المجتمعي للجامعة ضرورة حتمية لمواكبة الواقع المحلي والدولي.

كما أكدت دراسة (رفاعي، ٢٠٢٠) على أن تراجع دور الجامعة في توليد وإنتاج المعرفة يرجع إلى عدم إدراج برامج المسؤولية المجتمعية في الخطط الاستراتيجية للجامعة، وعدم توفير الدعم المادي لها.

وفي ضوء أهمية المسؤولية المجتمعية للجامعات أكدت الدراسات على أن المشروع الحقيقي الذي يجب أن تتبناه الجامعات في العالم العربي ومن ضمنه المجتمع

المصري– هو التركيز على احتياجات المجتمع الداخلي والخارجي، وألا تعيش بمعزل عنا لمجتمع المحيط بها بكل ما يواجه من تحديات ومشكلات، وبكل ما يحل به من طموحات وآمال، فقد صبحت المسؤولية الاجتماعية للجامعات مهمة أساسية من المهام المسندة إلى الجامعات سعيها لتحقيق الترابط والتفاعل مع مجتمعها (محمد، ٢٠١٧، ٥٢٥).

وأظهرت نتائج دراسة (البلشي، ٢٠٢٠) وجود عديد من مظاهر القصور والضعف التي تعتري قيام الجامعة بمسئوليتها المجتمعية، وكذلك في مجال التنمية المستدامة، وتم وضع خطة مقترحة لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات لتحقيق التنمية المستدامة.

كما أظهرت دراسة (شريف، ٢٠٢٢) ضعف بعض الأدوار المهمة التي تعد من الأمور المهمة للغاية والتي تعكس في ذات الوقت التلاحم بين الجامعة والمجتمع، فوفقا لتلك البيانات فأن الجامعة لا تربط برامجها بسوق العمل، وال تحرص على تعريف المجتمع بكافة المعلومات الخاصة ببرامجها التعليمية، كما أنها لا تعلن عن خطتها في الأنشطة الموجهة للمجتمع، وإلى جانب كل ذلك فإنها لا تهتم بدعوة المجتمع للمشاركة في تصميم البرامج التعليمية.

كما أظهرت دراسة (Ali; Mustapha; Osman & Hassan, 2021) أنه من الضروري للجامعات دمج مبادرات المسؤولية المجتمعية في سياساتها الإدارية وإجراءاتها الإدارية من أجل تحقيق تأثير هادف، كما تحتاج الجامعات في جميع أنحاء العالم إلى تحمل المسؤولية المجتمعية كعملية متكاملة للمنظمة وصياغة أنشطتها في التدريس والتعليم والتدريب.

وأظهرت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) أن هناك علاقة وثيقة بين المسئولية المجتمعية والتنمية المستدامة، ولا تستطيع التنمية أن تحقق أي خطوة إلا إذا توفرت القوى البشرية المؤهلة، ويقاس تقدم المجتمعات ورقيها بمستوى المسئولية المجتمعية فيها

فالكثير من متطلبات التنمية المستدامة تجد تطبيقاتها في المسئولية المجتمعية، وبالتالي فإن المسئوليةُ المجتمعية هي أساس التنمية المستدامة، ومن ثم تعد الجامعات من أكثر المؤسسات تحملا لمسئولية تحقيق التنمية المستدامة؛ باعتبارها أداة المجتمع الرئيسة في إمداد وتزويد المجتمع بالكفاءات البشرية والفكرية القادرة على تغيير مستقبله وصياغته، بما يتلاءم مع التغيرات والتحديات المعاصرة؛ لقيادة المجتمع نحو تحقيق التنمية المستدامة.

وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة البحث تتمثل في السؤال التالي:

ما متطلبات تعزيز مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية؟

أهداف البحث

استهدف البحث الحالي:

تحديد متطلبات تعزيز مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من:

التزامن مع الاهتمام الحالي بتطوير وتحسين أداء الجامعات لتحقيق دورها المجتمعي في مجالات (التعليم– البحث العلمي– خدمة المجتمع)، خاصة مع وجود اتجاه عالمي لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات لما لها من دور في التنمية المستدامة.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل الأدبيات التي تناولت (مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات).

مصطلحات البحث

١)مأسسة المسئولية المجتمعية Institutionalizing social responsibility

المسئولية المجتمعية للجامعة:

عرفها (Chen., Nasongkhla., & Donaldson, 2015, 165) بأنها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء الجامعة لمسؤولياتها تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة، وهي كذلك كافة الجهود التي تبذلها الجامعة والموجهة نحو المجتمع (داخليا أو خارجيا) لأجل تنميته وتطويره في المجالات التالية:

أ) الأنشطة الموجهة إلى مجال البيئة (خارجية).

ب) الأنشطة ذات الطابع الاجتماعي التنموي (خارجية).

ج)الأنشطة الموجهة تجاه الموارد البشرية (داخلية).

د) الأنشطة الموجهة نحو المستفيدين (داخلية وخارجية).

مأسسة المسؤولية المجتمعية للجامعة:

وتعرف إجرائياً على أنها تفعيل المسؤولية المجتمعية تفعيلاً مؤسسياً ضمن دور الجامعة في وظائفها الثلاث (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، واعتبارها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة ومستهدفاتها، والتأكيد على ذلك في قيمها وتشريعاتها الداخلية، وأن تكون المسؤولية المجتمعية محوراً رئيساً ضمن أولويات الخطة الاستراتيجية للجامعة مفهوماً وممارسة وتطبيقاً، والنظر إليها نهجاً أخلاقياً التزاماً ومشاركة.

٢) الأداء الاجتماعي: Social performance

هو التزام ناتج عن وعي المؤسسة بمسئوليتها المجتمعية وحرصها على تطبيق مبادئ وبرامج هذه المسؤولية والاستجابة لتوقعات جميع أصحاب المصالح. (أحمد، ٢٠١٦، ٥١٥)

وتعرفه الباحثة إجرائيا على أنه:

هو كافة الالتزامات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، والتي تتجاوز التشريعات والقوانين المفروضة عليها قانونا، بمعنى أنها مجموعة من الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة مع المؤسسة، سواء كانوا من العاملين، أو المستهلكين، أو البيئة، أو المجتمع المحيط بها، بما يسهم في التنبؤ الدقيق بفعالية الأداء الاستراتيجي الجامعي في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

الإطار النظري للبحث

سيتناول الجزء التالي من البحث عرض لأهم الأدبيات ذات العلاقة بمتغيرات البحث وذلك في محورين:

المحور الأول: مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي

لم يعد من الممكن اعتبار الجامعات مؤسسات تعليمية تعنى بالتأهيل المعرفي والبحث العلمي فحسب، كما لم يعد من الممكن أن تعيش أي جامعة بمعزل عن المجتمع المحيط بها، بل أصبح من أهم المسلمات التي تقوم عليها علاقة الجامعة بمجتمعها هي أن جامعاتنا تصنع مجتمعاتنا. ومن ثم لم يعد اتصال الجامعات بمجتمعها المحلي أمراً اختيارياً يمكن أن تقوم به الجامعات أو تتركه، بل أصبح هدفا استراتيجيا وضرورة حتمية فرضتها العديد من المتغيرات.

ومن هنا جاءت أهمية مأسسة المسؤولية المجتمعية في الجامعات المصرية تأكيدا على حرص وزارة التعليم العالي المصري على تفعيل المسؤولية المجتمعية تفعيلاً مؤسسياً ضمن دور الجامعات في وظائفها الثلاث (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) واعتبارها جزء لا يتجزأ من رسالة الجامعة ومستهدفاتها، والتأكيد على ذلك في قيمها وتشريعاتها الداخلية، وأن تكون المسؤولية المجتمعية محورا رئيسا ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي مفهوما وممارسة وتطبيقا، والنظر إليها نهجا أخلاقيا التزاما ومشاركة.

وتنطلق الجامعة في عملها التنموي من ثلاثة قواعد أساسية، الأولي تقديم تعليم متميز يؤهل الخريجين لسوق العمل في مختلف المجالات، والثاني بحث علمي يعمل على تعزيز دور الجامعة في حل مشكلات المجتمع والعمل على تقدمه، والثالث خدمة المجتمع والتي هي عين ما أطلق عليه المسؤوليات الاجتماعية للجامعات. وفي ظل مفهوم المسؤولية المجتمعية لم يعد دور الجامعات يتركز فقط على تحقيق الكفاءة الداخلية، وإنما أيضا تلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة، وذلك من خلال تنمية الوعي بكون تلك الجامعات غير منعزلة عن المجتمع، وأن أنشطتها لا تتركز فقط على الجوانب التعليمية، وإنما يتعدى إلى الالتحاق بقضايا المجتمع والبيئة (شريف، ٢٠٢٢، ٦).

أولا: المسئولية المجتمعية للجامعات

مفهوم المسؤولية المجتمعية للجامعات

وما ينطبق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة، ذلك فلا يختلف المفهوم عن الإطار العام السابق لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنظمات الأخرى، وما ينطلق على المسؤولية المجتمعية بشكل عام من صعوبة تحديد تعريف شامل يطبق على المسؤولية المجتمعية للجامعات (محمد، ٢٠١٧، ٥٢٣). وقد عرفت المسؤولية المجتمعية للجامعات بأنها الترجمة الفعلية للوظيفة الثالثة من وظائف الجامعة المتمثلة

في خدمة المجتمع، من أجل تكييف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتقنية مع ضمان الاحتياجات الاجتماعية التي تشتمل على الأبعاد التالية، وهي البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي (احاندو، ٢٠١٦، ٥١). كما عرفت بأنها تلك الجهود والبرامج والأدوار والأنشطة التي تقدمها الجامعات العربية لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات والأوطان لتطوير وتحسين كافة مناحي الحياة (الخطيب، ٢٠١٩، ٨٨٩)

وعرفها (حنفي، ٢٠١٧، ٩) إجرائيا بأنها تتمثل في الوظائف التي تلتزم بها الجامعة نحو المجتمع بجميع قطاعاته ومجالاته سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، بشكل يعمل على تنمية الوعي والمهارات الاجتماعية للأفراد مما يؤدي إلى رفع كفاءته في جمع المجالات. وعرفها (الصائغ، ٢٠١٤، ٤٣٣) بأنها مسؤولية الجامعة في ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفها الأساسية من تدريس وبحث علمي وخدمة مجتمع، وتشمل هذه المبادئ والقيم الالتزام بالمساواة والحقيقة والتميز ودعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وعرفها (محمد، ٢٠١٧، ٥٣٣) على أنها سياسة الجودة الأخلاقية لأداء المجتمع الجامعي الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين عن طريق الإدارة المسئولة للآثار التربوية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية البشرية المستدامة.

كما عرفها (الأشهب وبوخاري، ٢٠٢١، ٦٧) على أنها مسؤولية الجامعات عن تأثير أنشطتها وقراراتها على المجتمع الداخلي والخارجي في إطار رؤية واضحة تحدد أولويات الجامعة في التعامل مع قضايا المسؤولية المجتمعية المتعلقة بكافة أصحاب المصالح ضمن المجتمع الداخلي والخارجي، بالشكل الذي يخلق قيمة للمجتمع ويحسن سمعة الجامعة. وهي استراتيجية تسعى من القيام بدورها الفاعل في تحملها لمسؤولياتها

المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والأكاديمية ووحداتها وأساتذتها وطلبتها بما يلبي احتياجات خلالها الجامعات المجتمع ويحقق رفاهيته.

وتسعى الجامعات إلى تحقيق مسؤولياتها تجاه المجتمع من خلال تحقيق عدد من الأهداف، تتمثل فيما يلي (الطراونة وأبو حمدان، ٢٠٢٠، ٢٤٥):

١)المشاركة في الحياة الفكرية والثقافية للمجتمع وتنميتها بالنقد والمعالجة وتشكيل وجهات النظر الإيجابية.

٢)إجراء البحوث والدراسات العلمية المبدعة والخلاقة التي تعالج قضايا المجتمع والبيئة المحيطة.

٣)إبراز القضايا الأخلاقية والمساهمة في تشكيل المواطنة الديمقراطية.

٤)المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة التي تؤدي إلى القضاء على الفقر وتوفير العدالة المجتمعية ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد المتاحة.

أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات

سعت العديد من الدراسات إلى التأصيل لأبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات، ولكنها تأثرت بأبعاد المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الإنتاجية وما كتب حولها، ويمكن تناول أبعاد المسؤولية المجتمعية كما يلي:

البعد الأول: إدارة المسؤولية المجتمعية:

ويشير هذا البعد إلى إدارة وتنظيم المسؤولية المجتمعية بالجامعة. (الشمري ٢٠١٤، ٩٧- ١٣٢).

البعد الثاني: دعم بيئة الجامعة الداخلية:

ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لتحسين وتطوير المجتمع الداخلي، فمن الضروري أن تهتم الجامعة باحتياجات المجتمع الداخلي وخاصة العاملين بها، فنجاح الجامعة يتوقف على تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل، وتوفير معايير أعلى للصحة والسلامة المهنية، وساعات العمل المرنة،

وأيضا من الضروري أن تضمن الجامعة العدالة والإنصاف لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين على النحو المناسب كما تعمل سياستها وإجراءاتها على تجنب التمييز والظلم ودعم تكافؤ الفرص (مسعود، ٢٠١٧، ٥٧).

البعد الثالث: دعم البيئة الخارجية للجامعة:

ويشير هذا البعد إلى مجموعة الممارسات والتوجهات التي تعتمدها الجامعة لبناء علاقتها بالمجتمع الخارجي (الشمري، ٢٠١٤، ٩٧ –١٣٢)، حيث ينظر للمسئولية المجتمعية على أنها عقد بين الجامعة والمجتمع، تلتزم بموجبه الجامعة بإرضاء المجتمع وتحقيق ما يتفق مع الصالح العام، ولا بد للجامعة من أن تسهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه. ويمثل هذا البعد مجموعة واسعة من المسئوليات التي يجب أن تتحملها الجامعة، كتقديم مخرجات وخدمات ذات قيمة للمجتمع بنوعية جيدة وتكلفة مقبولة (مسعود، ٢٠١٧، ٥٠)، والمساهمة في حل مشكلات المجتمع، فالجامعات كوحدات اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار المجتمع ومتطلباته عند اتخاذ قراراتها مراعية آثار هذه القرارات على كل جوانب المجتمع (محمد، ٢٠١٧، ٥٣٦). وتعد المسؤولية المجتمعية التزاما على الجامعة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق الإسهام في مجموعة كبيرة من الأنشطة المجتمعية مثل: محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وتهيئة فرص عمل وتلبية احتياجات المجتمع ومستجداته (الأشهب وبوخاري، ٢٠٢١، ٦٩).

مبادئ المسؤولية المجتمعية للجامعات ومعوقاتها

تقوم المسؤولية المجتمعية للجامعات على عدد من المبادئ الأساسية، أوضحها (الكبيسي، ٢٠١١، ٢٩) فيما يلي:

١)تعزيز الشراكة بين الجامعات والمجتمعات المحلية لتحسين الفرص الاقتصادية وتمكين الأفراد، وضمان وصول رسالة التعليم الجامعي والبحث العلمي والاستجابة لها.

٢)خلق اطر مؤسسة لتشجيع ومكافأة وتقدير الممارسات الجيدة في مجال الخدمة الاجتماعية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة والعاملين والشركاء.

٣)زيادة الوعي داخل الحكومات والمؤسسات التجارية ووسائل الإعلام والمنظمات الدولية حول الإسهامات في تحقيق التقدم الاجتماعي والازدهار للجامعات.

٤)إقامة شراكات مع المدارس وغيرها من مؤسسات التعليم العالي، حتى يصبح التعليم من أجل المواطنة النشطة والفعالة جزءاً رئيساً من العملية التعليمية وعلى جميع مستويات المجتمع وخلال مراحل الحياة المختلفة.

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الجامعات في قيامها بمسؤولياتها المجتمعية، وتتعلق بجوانب مختلفة يمكن أن تحد من إمكانية تفعليها، ومن بينها:

١) نقص أعداد الموارد البشرية.

٢) ضعف تدريب المورد البشري بالجامعة على آليات تفعيل المسؤولية المجتمعية.

٣) ضعف وعي بعض أعضاء هيئة التدريس بدور الجامعة في المسؤولية المجتمعية، وبأهمية تبادل الخبرات بين المنظمات الأكاديمية والمجتمع المحلي.

٤) النظرة التقليدية لدور الجامعة (شقوارة، ٢٠١٢، ٣٩).

٥) المعوقات المادية والتي ترتبط غالبا بنقص الموارد التي تتلقاها الجامعات لغايات تمويل متطلبات تحقيق المسؤولية المجتمعية.

٦) عدم ثبات البنية التحتية التي تدعم أنشطة المسؤولية المجتمعية وتعرضها المستمر للتغيير (شريف، ٢٠٢٢، ٢٢).

الممكنات المعززة لمأسسة المسؤولية المجتمعية للجامعات

الجامعة هي مؤسسة للتعليم العالي تتكون من عدة كليات، تنظم دراسات في مختلف المجالات، وتخول حق منح درجات جامعية في هذه الدراسة "، يعرفها البعض بأنها " مؤسسة للتعليم العالي حيث ينتظر أن يتم فيها شكل من البحث وهي تمنح درجاتها مثل الدرجة الأولى والدرجات العليا بعض المؤسسات التي في مكانتها

الجامعية. وتعرف بالكليات أو المعاهد "، وتعرف كذلك بأنها "مؤسسة للتعليم العالي، تضم عادة كليات تقدم دراسات في مجالات العلوم والإنسانيات وكليات ومعاهد مهنية وأخرى للدراسات العليا وتمنح جامعية في مختلف المجالات " (النويهي، ٢٠١٤).

كما تعرف الجامعة بأنها: مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة (العياشي ومداحي، ٢٠١٥).

ويمكن تعريف الجامعة على أساس أنها مجتمع مصغر، يقوم فيه الأساتذة والطلبة معا بمناقشة، تطوير واستكشاف أفكار تتميز بالصعوبة والتعقيد والأصالة، وتعتبر هذه الأفكار والدراسات التي تنتج عنها إرث الإنسانية الذي ينبغي على الجامعة المحافظة عليه، إيصاله إلى الأجيال المقبلة وتحديثه بصفة مستمرة (بومدين، ٢٠١٦، ٢٤٩).

وعرفتها (داودي، ٢٠١٧، ٥) هي مؤسسة علمية يحكمها نظام خاص بها، تتضمن كليات ومعاهد في مختلف التخصصات، تتكون من الهيئة التدريسية الهيئة الطلابية والهيئة الإدارية تسعى هذه المؤسسة إلى تزويد معارف الطلبة من خلال البحث العلمي في كل المجلات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، للوصول إلى حلول للمشاكل والاختلالات التي يعيشها المجتمع، وإنتاج كوادر كفؤة بإمكانها إحداث نهضة نوعية في كل المستويات.

اهتمت الكثير من البحوث والدراسات بتقويم الأداء المؤسسي وذلك باستخدام معايير ومؤشرات تدور حول مختلف جوانب العملية التعليمية والعوامل التي تؤثر فيها من حيث مصادر التعلم والتجهيزات والإدارة والأنشطة التعليمية والبرامج الدراسية

والتمويل والمتعلمين أنفسهم وخدمة البيئة والمجتمع المحيط، وكلها تعكس مستوى جودة الأداء الجامعي (غنايم و السمحان، ٢٠١٤، ٦).

كما يمكن أن تساعد مؤشرات الجودة صناع السياسة التعليمية في تقييم الطالب وتقييم أداء المؤسسة التعليمية، ومراقبة عمل أنظمة التعليم، والتخطيط والإدارة الفعالة للموارد والخدمات التربوية بشكل مباشر وبشكل غير مباشر، كما يمكن أن تؤثر على تشكيل السياسة التعليمية وتساهم في وضع قوانين عامة لأنظمة التعليم (أبولبن، ٢٠١١).

وتتفق الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي على أن الجامعة منوط بها ثلاث وظائف رئيسة هي: التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتجدر الإشارة إلى توافر قدر كبير من التداخل والتشابك بين هذه الوظائف الثلاث، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع تأتي في المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلا أنه ثمة توجها عاما يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى بل والقائدة للتعليم الجامعي، بحيث يصبح التدريس تدريسا لخدمة المجتمع، والبحث بحثاً لخدمة المجتمع (Pucciarelli., & Kaplan, 2016, 312).

ويمكن أن تؤدي الجامعات هذه الوظائف السابقة من خلال مراكزها ووحداتها ذات الطابع الخاص، بما تمتلكه من قوي بشرية ومادية تمكنها من المساهمة الفعالة في تحقيق رسالتها، وأهدافها على الوجه الأكمل، حيث تعتبر تلك الوحدات كيانات جامعية مهمة، تقوم بأدوار كبيرة في مجال البحث العلمي وخدمة المجتمع وتوفير قدر من التمويل الذاتي للجامعات معتمدة على مجموعة كبيرة من الباحثين من تخصصات متعددة، يمكنهم معالجة مشكلات أكثر تعقيدا وتشابكا (السحلي، فراج، و جلال، ٢٠٢١، ٤٣٨).

ويتناول البحث الحالي نبذه عن هذه الوحدات والمراكز فيما يلي:

١)الوحدات ذات الطابع الخاص:

جاء اهتمام الجامعات بإنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص بغرض تفعيل دورها في تقديم خدمات مثمرة للمجتمع المحلى المحيط وتلبية احتياجاته المختلفة والمشاركة بفاعلية في البرامج والمشروعات القومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعتمد الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص على ركيزتين أساسيتين: أولهما: المشاركة الحقيقية في تقديم الخدمات والاستشارات ووضع خبرات هيئة التدريس وقدراتهم من اجل تحقيق رسالة الجامعة المتمثلة في خدمة المجتمع، وثانيهما: المشاركة في توفير المخصصات المالية لعمل تلك الوحدات ومساهم الجامعة في تمويل بعض من مشروعاتها وبرامجها (نصار، ٢٠٢٠، ٦٣).

تعمل الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات على تطوير أدائها ومواكبة كافة التغيرات والتحولات العالمية، لذا يجب على القائمين عليها السعي باستمرار نحو الريادة الإستراتيجية لتحسين مستوي أدائها والارتقاء به حتى تصبح خلاقة ومبدعة وقادرة علي تطوير وتجويد خدماتها وذلك من خلال أبعادها (الإمكانات والموارد– الهيكل التنظيمي – الرؤية والتعلم التنظيمي والقدرة الإستراتيجية) ومدى تأثيرها في جوانب الأداء الفني والمالي والإداري، وبهذا تمكنها من تطوير الأداء وتقديم خدمات جديدة ومتطورة تمكنها من امتلاك المزايا التنافسية (محمد ث.، ٢٠٢١، ١٦١).

وتعرف (ركة، ٢٠١٨، ٢١٧) الوحدات ذات الطابع الخاص بأنها " أنظمة إدارية مالية خدمية بكليات الجامعة تسهم بشكل فعال في خدمة المجتمع والجامعة، حيث تقوم بالتمويل الذاتي والاعتماد على مواردها المالية. كما يعرفها (محمد، ٢٠٢١، ١٤٦) الوحدات ذات الطابع الخاص بأنها وحدات لخدمة مجتمع الجامعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين، وأيضا فئات المجتمع المحيط للجامعة؛ بغرض تنمية المواد الذاتية لها.

ويعرفها أيضا (Lauto & Sengoku, 2015) بأنها عبارة عن وحدات تنظيمية تتبع الجامعات، إلا أنها تتميز عن الأقسام العلمية الأكاديمية من حيث الاستقلال المالي والفني، ومعالجة القضايا البحثية والمشكلات التي تحتاج إلى قدر كبير من الإبداع، وإحداث التغيرات المجتمعية. كما عرفها (Lo, 2014, 47) بأنها عبارة عن وحدات جامعية تتمتع بنوع من الاستقلال يمكنها من العمل داخل شبكة من العلاقات المتشابكة والمعقدة وبعيدة عن البيروقراطية سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي أم العالمي في ذات الوقت.

وتعرف الباحثة الوحدات ذات الطابع الخاص إجرائيا على أنها:

أنظمة إدارية جامعية تتميز بالاستقلال المادي والتمويل الذاتي وتعزز دور المسؤولية المجتمعية للجامعة في مجالات (التعليم، والبحث، وخدمة المجتمع)

أهداف الوحدات ذات الطابع الخاص بمؤسسات التعليم العالي:

تعمل المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص على تحقيق مجموعة من الأهداف تتضمن معاونة الجامعة في القيام برسالتها سواء في مجال تعليم الطلاب أو تدريبهم أو في مجال البحوث، وإجراء البحوث العلمية الهادفة إلى حل المشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي أو دور الخدمات أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع، ومعاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية والفنية والتي تؤدي إلى تطوير وخلق أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج وتعدده وتحسينه والإسهام في تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة ورفع كفايتهم الإنتاجية في شتى المجالات، وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية على الصعيد العربي والعالمي، والمساهمة في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها وتزويدها باحتياجاتها والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في اختصاصاتها، وتقديم استشارات فنية وتصميم برامج ومشروعات (للجهات والهيئات والقيام بالأعمال الإنتاجية للغير (جمهورية مصر العربية ٢٠١٨، ١٩٦). ومن ثم

يتضح تنوع أهداف المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص حيث تتضمن مجال خدمة المجتمع وكذا في مجال البحث العلمي، وأيضا توفير التمويل الذاتي للجامعة من خلال ما تؤديه من خدمات، فضلاً عما تقدمه من دعم لتحقيق رؤية ورسالة الجامعات المختلفة (السحلي، فراج، و جلال، ٢٠٢١، ٤٤٥).

وتتميز الوحدات ذات الطابع الخاص بدورها في دراسة القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمعات والدول وتحليلها، ومعرفة الأسباب التي تكمن ورائها وبلورة الرؤى والمقترحات العلمية المتعلقة بها ووضع الحلول المناسبة لها (اسماعيل، ٢٠١٤، ١٤٧). ولكي تقوم الوحدات ذات الطابع الخاص بمسؤوليتها يجب (محمد، ٢٠٢١، ١٩٨- ٢٠٠):

١.دعم الجامعة لامتلاك المزايا التنافسية وانعكاس ذلك على خدمة المجتمع.

٢.تطوير الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص لتصبح خدماتها ومنتجاتها مستندة على الإبداع والابتكار في التصميم والتقديم.

٣.تحديد بعض الآليات أو الإجراءات المقترحة التي تساعد على قيام الوحدات ذات الطابع الخاص بدورها المنوط بها في خدمة المجتمع استنادا على وجود قيادة وثقافة ريادية واستغلال أمثل للموارد وإدارتها استراتيجيا ودعم العلاقات الخارجية وتشجيع الابتكار.

٤.توطيد العلاقة مع المجتمع الخارجي، ويتطلب ذلك:

أ. العمل على تغيير ممارسات تسويق الخدمات باستمرارية لتتماشى مع المجتمع الخارجي.

ب. الاعتماد على توقع حاجات المستفيدين وإجراءات المنافسين في ذات الوقت

ج.تفعيل الشراكات مع المؤسسات والقطاعات ذات الصلة في النشاط الخدمي أو الإنتاجي.

د. الاستعداد لكافة المتغيرات البيئية من خلال وجود أساليب وطرق غير تقليدية لتصميم وتقديم الخدمات والمنتجات.

هـ.القيام بالمشروعات والبحوث البينية التي تخدم المجتمع المحلى مع الوحدات والمراكز المناظرة إقليميا ودوليا.

٢)مراكز التنمية المستدامة:

تعرف الباحثة مراكز التنمية المستدام إجرائيا على أنها:

هي أنظمة إدارية تعمل على تقديم الخدمات العلمية والتعليمية والبحثية والتدريبية في مختلف الفروع العلمية والعملية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة وفق أحدث النظم العلمية بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.

تحددت أهداف ومهام مراكز التنمية المستدامة بالجامعات فيما يلي (كلية التجارة بجامعة السويس، ٢٠٢١):

أ. تقديم خدمات تساهم في التنمية المستدامة تقع في نطاق تخصصات الكلية أو تخدم أطراف مجتمعية من أصحاب المصالح من داخل الجامعة وخارجها وبصفة خاصة الطلاب والباحثين بيئة الأعمال والوحدات والمصالح الحكومية والقطاع الخاص والأطراف محل الاهتمام.

ب. إجراء البحوث والدراسات والاستشارات الإدارية والمالية ذات الطبيعة التجارية للغير.

ج.إجراء البرامج التدريبية لكافة العاملين بالقطاعات الإدارية والاقتصادية بالدولة سواء كانت برامج جاهزة أو برامج موجهة لإشباع حاجات معينة.

د. التدريب من خلال مركز الحاسب الآلي على استخداماته في المجالات التجارية والاقتصادية والمساهمة في إعداد البحوث والرسائل العلمية من خلال المركز.

هـ. إجراء برامج التقوية في الدراسات التجارية للطلاب مثل برامج التعليم المفتوح وطلاب المسابقة التجارية للالتحاق بالجامعات المصرية والتمثيل التجاري بالخارج.

و. إقامة المؤتمرات العلمية في المجالات الإدارية والمالية التجارية.

ز. إصدار المجلات العلمية التي تختص بالبحوث العلمية في المجالات الإدارية والمالية مجلة محكمة علمياً.

ح. الاتصال بالمراكز والهيئات العلمية بالجامعات المصرية والأجنبية لتقديم المشورة والتدريب في مجالات اهتمام المركز.

١. تقديم الخبرة والمشورة لمن يطلبها من خلال دراسات الجدوى والبحوث والاستشارات في مختلف المجالات العلمية والعملية بالكلية.

٢. تقديم البرامج التدريبية في مختلف الفروع العلمية والعملية مما يواكب أحداث التنظيم ويحقق مزايا التعليم المستمر.

٣. المساهمة في رفع مستوى العملية التعليمية للطالب بهدف الحصول على خريج متميز قادر على المنافسة في سوق العمل.

ثانيا: الأداء الاجتماعي للجامعات

أصبح الاهتمام بالأداء الاجتماعي للمؤسسات ركيزة أساسية وضامن فعال على استمراريتها خاصة في ظل المسؤوليات المفروضة عليها وذلك بضرورة التحكم والتكيف مع مختلف العوامل المؤثرة على أداء عنصرها البشري وبالتالي زيادة جودة الخدمات المجتمعية التي تقدمها. وترتب على ذلك ضرورة الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات للمجتمع التي تنتمي والذي أصبح مطلبا لا غنى عنه.

مفهوم الأداء الاجتماعي

شهد مفهوم الأداء خلال القرن العشرين تطورا ملحوظا مع تصاعد أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة حيث أصبح مفهوم الأداء الاقتصادي غير كافي لتقييم مستوى الأداء كما أن هذا المصطلح يبقى دائما محاط بمجموعة من الاستفهامات نظرا لارتباطه الوثيق باستمرارية المؤسسة لهذا امتد مفهوم أداء المؤسسة اليوم ليشمل الأداء الاجتماعي (عبدلي، ٢٠١٦، ٣).

ويعد الأداء الاجتماعي مفهوما أساسيا في بحوث أخلاقيات الأعمال المتعلقة بالعلاقة بين المؤسسة والمجتمع. حيث يركز على مفهومين أساسين؛ أولهما البناء الاجتماعي وذلك لأن سمعة المؤسسة تنسب بشكل واسع لأصحاب المصلحة الأساسيين فيها، ثانيهما تقاسم الأصول الإستراتيجية، والتي ترتبط بعلاقة المؤسسة مع باقي المؤسسات في الصناعة، والعلاقة الشبكية بين هذه المؤسسات. وهذا المفهوم يعد امتدادا للتفكير النظري حول المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، كما يترجم قدرتها على إدارة هذه المسؤولية الاجتماعية.

ويتفق مفهوم الأداء الاجتماعي بشكل كبير في الأدبيات، مع مفهوم الأداء المجتمعي، ونجد أن العديد من الباحثين في هذا المجال انتهجوا أطرا معينة لتوضيح هذا المفهوم دون إعطاء صيغة مفاهيمية محددة له. وقام Sethi بعرض تصنيفات تحدد مقدار الأداء الاجتماعي assessing for categories لكنه لم يعرف المصطلح بحد ذاته، وهذه التصنيفات كانت بناء على استجابات المؤسسات لما حولها كرد فعل لها إما دفاعي، أو إستيجابي، أو استباقي أما Clarkson فرأى أن الأداء الاجتماعي يعبر عن " قدرة المؤسسة على إدارة وإرضاء مختلف أصحاب المصالح. ويعرفه فريق عمل الأداء الاجتماعي بأنه: الترجمة الفاعلة للرسالة الاجتماعية للمؤسسة إلى ممارسة فعلية، ولا يقتصر الأداء الاجتماعي على قياس النتائج فحسب، بل يتعلق أيضا بالأعمال والإجراءات التصحيحية التي تتخذ لتحقيق تلك النتائج (برني، ٢٠١٥، صفحة ١٨٥).

تعددت تعريفات الأداء الاجتماعي حيث يعرفه Wartich et cochan بأنها: "التفاعل بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية وعمليات الاستجابة الاجتماعية والسياسات التنفيذية من أجل مواجهة المشاكل الاجتماعية، كما يرى wood بأنه العمليات التي تدمج العناصر الأخلاقية والمعنوية مرتكزة على ثلاثة محاور أساسية وهي المبادئ،

عمليات التجاوب الاجتماعية، ونتائج السياسات الاجتماعية (فرعون و ايت، ٢٠١٦، ٥).

ويعرف بأنه "كافة الالتزامات التي تقوم بها المنظمة والتي تتجاوز التشريعات والقوانين المفروضة عليها قانونا، بمعنى أنها مجموعة من الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة مع المنظمة، سواء كانوا من العاملين، أو المستهلكين أو البيئة أو المجتمع المحيط بها هذه الالتزامات قد لا تعود بعائد مباشر في المدى القصير، ولكنها قد تحصل على هذه العوائد في صورة ضمان البقاء والنمو والازدهار، وذلك يتم عن طريق قيام المنظمة بتوجيه جزء من مواردها المالية والفنية والبشرية والتنظيمية لمواجهة التوقعات" (بن شريف، هيري، و ساوس، ٢٠١٧، ٥).

وقد ظهر مفهوم الأداء الاجتماعي كنتيجة للنضج في مفهوم المسؤولية الاجتماعية فهو يعكس قدرة المؤسسة على تسيير هذه المسؤولية، ورغم المكان البارز الذي أخذه هذا المفهوم منذ نهاية الثمانينات إلى أن الأبحاث والنظريات في هذا المجال لا تزال قليلة نسبيا ولهذا لم يتم تحديد تعريف نهائي له (بوسنة وبوشريبة، ٢٠٢٠، ٩٩).

وتعرف الباحثة الأداء الاجتماعي إجرائيا على أنه:

هو كافة الالتزامات التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، والتي تتجاوز التشريعات والقوانين المفروضة عليها قانونا، بمعنى أنها مجموعة من الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة مع المؤسسة، سواء كانوا من العاملين، أو المستهلكين، أو البيئة، أو المجتمع المحيط بها، بما يسهم في التنبؤ الدقيق بفعالية الأداء الاستراتيجي الجامعي في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة.

ويتأتى الأداء الاجتماعي للمنظمة من خلال اهتمامها بتحسين المجالات الستة المشكلة لظروف الحياة المهنية، وهي: ظروف العمل، تنظيم العمل الاتصال إدارة الوقت، التدريب، ومباشرة العمل الاستراتيجي (تعنة، ساحسي، وتيفاوي، ٢٠١٧، ٧٧).

وأوضحت (Joyner & Payne , 2011) مفهوم الأداء الاجتماعي للمنظمات من خلال ثلاثة أبعاد أساسية:

البعد الأول: يشمل المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility

البعد الثاني: يشمل فلسفة الاستجابة الاجتماعية Philosophy of Social Responsiveness

البعد الثالث: يشمل القضايا الاجتماعية في حد ذاتها The social issue themselves

بالنسبة للبعد الأول: وهو المسؤولية الاجتماعية التي تلتزم بها المنظمة، فتشمل المسئوليات الاقتصادية، والقانونية، والأخلاقية، والإنسانية.

١. المسؤولية الاقتصادية: تتضمن عملية إنتاج السلع والخدمات التي تباع بربحية، والالتزام بإطاعة القوانين واحترام النظم الاجتماعية أثناء الالتزام بالمسؤولية الاقتصادية.

٢. المسؤولية القانونية: تتضمن عملية الإذعان للقوانين واللوائح والتشريعات.

٣. المسؤولية الأخلاقية: تتضمن مواجهة توقعات المجتمع بأن المنظمة تسلك سلوكًا صحيحا ومقبولًا اجتماعيًّا.

٤. المسؤولية الإنسانية: تتضمن المساهمات الخيرية وتوفير المساعدات والدعم للعاملين داخل المنظمة.

وبالنسبة للبعد الثاني: والذي يشمل الفلسفة الخاصة بالاستجابة الاجتماعية للمنظمة والتي توجه إلى كيفية استجابة المنظمات للقضايا الاجتماعية، وذلك من خلال توجيه أربع فلسفات لعملية الاستجابة الاجتماعية هي:

أولاً: فلسفة التفاعل Reaction وقد تتطلب اهتمام المنظمة بالقضايا الاجتماعية كنتيجة للضغوط الخارجية، مثل الضغوط القانونية والتنظيمية التي تتعرض لها المنظمة من القوى الخارجية في البيئة المحيطة.

ثانيا: فلسفة الدفاع Defense عن القضايا والمشكلات الاجتماعية.

ثالثًا: فلسفة التكيف Accommodation مع القضايا والمشكلات الاجتماعية.

رابعا: فلسفة المبادرة Proaction وتكون فيها المنظمة أكثر تفاعلاً مع المجتمع، وفى هذه المرحلة تحاول المنظمة توقع القضايا الاجتماعية الهامة قبل ظهورها، وتطور إستراتيجيتها، وترسم سياستها من أجل التعامل والاهتمام بتلك القضايا الاجتماعية.

وبالنسبة للبعد الثالث: والذي يشمل القضايا الاجتماعية في حد ذاتها والأطراف التي تتعامل معهم المنظمة، مثل الاهتمام بالقضايا الخاصة بالمستهلكين، والقضايا الخاصة بأمان المنتجات، والقضايا الخاصة بالأمان الوظيفي، والقضايا الخاصة بالمساهمين، والأطراف الأخرى التي تتعامل معهم المنظمة، والمتضمنين داخل الإطار الأخلاقي الذي تعمل فيه المنظمة مثل المستهلكين، والموردين، والدائنين والمجتمع.

ويرى البحث الحالي أن الأداء الاجتماعي للمنظمة هو كافة الالتزامات التي تقوم بها المنظمة، والتي تتجاوز التشريعات والقوانين المفروضة عليها قانونا، وتتمثل في الالتزامات الاختيارية لمواجهة متطلبات وتوقعات مجموعة من الأطراف أصحاب المصلحة مع المنظمة، سواء كانوا من العاملين، أو المستهلكين أو البيئة أو المجتمع المحيط بها. هذه الالتزامات قد لا تعود بعائد مباشر في المدى القصير، ولكنها قد تحصل على هذه العوائد في صورة ضمان البقاء والنمو والازدهار، وذلك يتم عن طريق قيام المنظمة بتوجيه مواردها المالية والفنية والبشرية والتنظيمية لمواجهة التوقعات المختلفة للأطراف أصحاب المصلحة المتعاملين معها.

أهداف الأداء الاجتماعي

يمكن تصنيف أهداف الأداء الاجتماعي فيما يلي:

١.أهداف الأداء الاجتماعي تجاه العاملين:

تتبلور المسؤولية الاجتماعية من خلال العمل على توفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة من الولاء والانتماء من قبل العاملين تجاه المنظمة.

٢.أهداف الأداء الاجتماعي تجاه العملاء:

تتبلور تلك المسؤولية الاجتماعية من خلال الالتزام بتوفير كافة الظروف الملائمة لخلق وتعميق حالة من الإشباع والرضا عن السلع والخدمات المقدمة للعملاء.

٣.أهداف الأداء الاجتماعي تجاه المجتمع:

تتبلور المسؤولية الاجتماعية من خلال بذل كافة الجهود لتكوين صورة ذهنية طيبة لدى أفراد المجتمع أو تكوين صورة طيبة للمنظمة يقبلها الرأي العام للمجتمع (تعنة، ساحسي، و تيفاوي، ٢٠١٧، صفحة ٦٤).

٤.أهداف الأداء الاجتماعي تجاه الملاك:

يتبلور الهدف في حالة الملكية الخاصة في بذل كافة الجهود لتحقيق العائد المناسب على رأس المال المستمر، أما في حالة الملكية العامة يتمثل الهدف في بذل كافة الجهود لتحقيق ما ترقى إليه الدولة من التدخل في ذلك النشاط (لطفي، ٢٠٠٥، ٢٧٤– ٢٧٥).

مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي

أوضح (سفير، حمانة، و بوعلام، ٢٠١٨) أن عملية القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي تتم وفق معايير ومؤشرات، وبإتباع مجموعة من الطرق والآليات. وهناك أربعة مؤشرات أساسية يتم بها تقييم الأداء الاجتماعي، فيما يلي (عمر، لخضر، وسايح، ٢٠١٢، ١١– ١٢):

أ. مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

ب. مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:

ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

ج. مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.. مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج. تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

المحور الثاني: متطلبات مأسسة المسئولية المجتمعية في الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية

أ) التعليم (ويقصد به تفعيل الشق العملي من المقررات الجامعية لخدمة المجتمع) وذلك من خلال:

١.توفر آلية للتعلم المجتمعي ضمن آليات التعليم بالجامعة.

٢.توفر الجامعة برامح ومقررات للمسؤولية المجتمعية.

٣.تضاف الدرجات المخصصة للمشاركات الطلابية ضمن الأنشطة المنهجية المجتمعية.

٤.تتوفر مقررات مسئولة بتفعيل الشق العملي وربطه بالمسؤولية المجتمعية.

٥.تتبنى الجامعة نظم التعليم المتطورة لإنتاج المعرفة والمعلوماتية بما ينسجم وطبيعة المجتمع.

٦.توفر الجامعة برامج إعداد وتأهيل الطلاب لمواكبة التطورات العلمية والتقنية لمجتمعات ما بعد الحداثة.

٧.توفر الجامعة برامج تدريب لتطوير قدرات الطلاب وتزويدهم بالمعارف لتأمين فرص العمل لهم.

٨.تهتم الجامعة ببرامج تطوير الثقافة الطلابية لتوفير الدعم والخدمات الكاملة للتعلم المتبادل.

ب) البحث العلمي (تفعيل دور البحث العلمي في حل مشكلات المجتمع وتنميته) وذلك من خلال:

١.تعزز الجامعة الأبحاث المسئولة التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتنميته.

٢.تشجع الجامعة المشاريع البحثية في مجال المسؤولية المجتمعية.

٣.تهتم الجامعة بإتاحة الكراسي البحثية التي تعنى بالمسؤولية المجتمعية.

٤.تدعم الجامعة دور منظومات البحث والابتكار لتعزيز الأبحاث والمخرجات ذات العلاقة بتنمية المجتمع.

٥.تعزز الجامعة الشراكات البحثية التي تسهم في حل مشكلات المجتمع وتلبية احتياجاته.

٦.يتم احتساب ساعات المسؤولية المجتمعية ضمن ساعات الدوام الرسمي لمنسوبي الجامعة.

٧.يتم احتساب الدرجات المخصصة للمسؤولية المجتمعية ضمن متطلبات الترقية وتقييم الأداء الوظيفي السنوي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

ج) خدمة المجتمع (تفعيل دور الجامعة في إنشاء مشاريع تنموية مستدامة لخدمة المجتمع) وذلك من خلال:

١.تعتمد الجامعة دليل للممارسات العملية لمأسسة المسؤولية المجتمعية وتفعيلها.

٢.توجد بالجامعة لجنة إشرافية لمتابعة مأسسة المسؤولية المجتمعية.

٣.يتم تضمين المسؤولية المجتمعية ضمن الأهداف الاستراتيجية للجامعة عبر وظائفها الثلاث (التعليم، البحث، وخدمة المجتمع).

٤.يتم تحديد منسقي المسؤولية المجتمعية في الكليات والإدارات الجامعية المساندة.

٥.تعقد ورش عمل بالجامعة لتعريف منسقي المسؤولية المجتمعية بمأسسة المسؤولية المجتمعية وتحديد دورهم في تفعيلها ونشر ثقافتها.

٦.ينظم منسقي المسؤولية المجتمعية ورش العمل لتعريف منسوبي جهاتهم بمأسسة المسؤولية المجتمعية عبر المنافذ الجامعية الثلاث (التعليم، البحث، وخدمة المجتمع).

توصيات البحث

١. التخطيط من أجل توفير أساس مرجعي للمسئولية والمحاسبية والمساعد على التنبؤ الدقيق بفعالية الأداء الاستراتيجي للجامعات المصرية بما يسهم في تحقيق الميزة التنافسية.

٢. العمل عمى تأطير ومأسسة المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الجامعية وغيرها، بما يلائم التطورات والمستجدات على المستويين المحلي والعالمي، مع أهمية التكامل والشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٣. الإفصاح الدوري عن أداء الجامعة لمسؤوليتها المجتمعية، ومشاركتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفقا لرؤية مصر ٢٠٢٠، من خلال تقارير سنوية تضم الممارسات والنشطة والفعاليات والمشروعات التي قامت بها الجامعة.

٤. توظيف الاتجاهات الحديثة لقياس وتقييم الأداء الاجتماعي للجامعات المصرية بما يحقق الاستفادة القصوى في تفعيل المسئولية المجتمعية وتعزيز دورها في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة.

٥. تضمين معايير المواصفة القياسية أيزو ٢٦٠٠٠ للمسئولية المجتمعية كأحد أهداف الخطة الاستراتيجية لتطوير أداء الجامعات المصرية بما يحقق متطلبات مأسسة المسئولية المجتمعية بمؤسسات التعليم المصري.

٦. تعزيز ثقافة الإبداع والابتكار لخدمة المجتمع، وإتاحة المجال للمجتمع المحلي للاستفادة من التطورات العلمية والتقنية على اعتبار أن الجامعة هي حاضنة للتعلم المستمر مدى الحياة.

٧. دعم ثقافة الالتزام بالمسؤولية المجتمعية على مستوى المؤسسات التعليمية، وذلك بوضعها ضمن أولويات التخطيط الاستراتيجي للمؤسسة، وتوفير الدعم والمساندة من الوزارات والجهات المعنية لتحقيق التنمية المستدامة.

مراجع البحث

أولا: المراجع العربية

أبولبن، وجيه المرسي. (٣١ مايو, ٢٠١١). مؤشرات جودة التعليم الجامعي مفهومها – أنماطها – متطلبات نجاحها. تم الاسترداد من كنانة أون لاين: https://kenanaonline.com/users/maiwagieh/posts/269913

أحاندو، سيسي. (مايو, ٢٠١٦). متطلبات جودة المسؤولية الاجتماعية في التعليم الجامعي لخدمة المجتمع. *دراسات*(٤٢)، الصفحات ٤٦-٦٣.

أحمد، منى سعيد محروس. (يوليو, ٢٠١٦). دراسة العلاقة بين الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وبين القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية بمنشآت الأعمال. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*(٣)، ٥٠٩-٥٢٤.

الأحمدي، وفاء بنت ذياب. (أبريل, ٢٠١٦). دور الجامعات السعودية في الربط بين التعليم والمجتمع: دراسة تحليلية في ضوء لمسؤولية الاجتماعية للجامعات. *مجلة كلية التربية*، ٣(١٦٨)، ٦٣١-٦٨٤.

الأشهب، عبدالسلام، وبوخاري، فتحي. (٢٠٢١). المسؤولية المجتمعية للجامعات بين المفهوم والأبعاد. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، ٩(١)، الصفحات ٦٢- ٧٢.

بدر حامد علي مسعود. (٢٠١٧). تصور مقترح للمسئولية المجتمعية لجامعة الأزهر في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير. القاهرة، كلية التربية: جامعة الأزهر.

برني، لطيفة. (٢٠١٥). أثر تمكين العاملين في تحسين الأداء الإجتماعي للمؤسسات الجزائرية دراسة مقارنة بين المستشفيات العمومية والعيادات الإستشفائية الخاصة لولاية بسكرة. رسالة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.

البلشي، محمد عبدالخالق محمد. (٢٠٢٠). التخطيط لتفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعات المصرية لتحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير. جامعة دمياط: كلية التربية.

بن شريف، مبروكة؛ هيري، أسيا؛ والشيخ ساوس. (٢٠١٧). التدقيق الاجتماعي كآلية لتحسين الأداء الاجتماعي من وجهة نظر موظفي القطاع الصحي لولاية أدرار. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية(٤١)، الصفحات ٩٢٣- ٩٤٨.

بوسنة، نسرين، وبوشريبة محمد. (٢٠٢٠). أثر التسويق الداخلي على تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات: دراسة حالة مؤسسة ماسينسيا الاستشفائية – الخروب – ولاية قسنطينة. مجلة المنهل الإقتصادي، ٣(١)، الصفحات ٩٥- ١٠٦.

بومدين، عربي. (٢٠١٦). دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية: الفرص والقيود. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية(٧)، الصفحات ٢٤٧- ٢٦٧.

تعنة، أسماء؛ ساحسي، نعيمة، وتيفاوي، العربي. (٢٠١٧). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة: دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة أحمد دراية.

حنفي، محمد ماهر محمود. (٢٠١٧). المسئولية الاجتماعية للجامعات المصرية في تحقيق التنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة. تم الاسترداد من Researchgate: https://www.researchgate.net/publication/338826523_almsywlyt_alajtmayt_lljamat_almsryt_fy_thqyq_altnmyt_albshryt_lmwajht_althdyat_almasrt

الخطيب، خليل محمد مطهر. (٢٠١٩). واقع المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الجامعية العربية ومتطلبات تنميتها في ضوء التحديات المعاصرة. المؤتمر العلمي الرابع ٢٤-٢٥ يوليو (الصفحات ٨٨٥-٩١٤). جامعة حضرموت.

داودي، فاطمة الزهراء. (٢٠١٧). معوقات توظيف البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المقاولتيه ركيزة أساسية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج المحروقات. أم البواقي: جامعة العربي بن مهيدي.

رفاعي، صفاء علي. (ديسمبر, ٢٠٢٠). المسئولية الاجتماعية في ظل مجتمع المعرفة: دراسة وصفية مطبقة على جامعة الإسكندرية. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية(٣٥)، ٢٩٨- ٣٥٦.

ركة، ميادة السيد. (٢٠١٨). دور الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص في خدمة المجتمع وتنمية البيئة. دراسات عربية في التربية وعلم النفس(١٠٤)، الصفحات ٢١٣- ٢٣٤.

السحلي، السيد شريف عبدالله، فراج، حشمت عبدالحكم، وجلال، شاذلي يونس. (٢٠٢١). تصور مقترح لتطوير الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الأزهر في ضوء النموذج الأوروبي للتميز. مجلة التربية بجامعة الأزهر، ٣(١٩٠)، الصفحات ٤٣٥- ٤٦٨.

سفير، محمد؛ وحمانة، يمينة، وبوعلام، مولاي. (٢٠١٨). آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية(٤)، الصفحات ١- ١٤.

شريف، عبير فؤاد أحمد. (٢٠٢٢). المسئولية المجتمعية للجامعات في المجتمع المصري: دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتين حكومة وخاصة. مجلة بحوث كلية الآداب بالمنوفية، ٣(١٢٨)، الصفحات ٣- ٥٣.

شقوارة، سناء علي. (٢٠١٢). أبعاد المسؤولية المجتمعية للجامعات ومتطلبات تطبيقها في ضوء مفهوم الجودة الشاملة. مجلة تطوير الأداء الجامعي، ١(٢)، الصفحات ٣٧- ٥٨.

الشمري، عادل بن عايد. (٢٠١٤). تقدير القيادات الجامعية لدور الجامعة تجاه المسؤولية المجتمعية في الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. المجلة السعودية للتعليم العالي(١٢)، ٩٧-١٣٢.

الصائغ، نجاة محمد سعيد. (٢٠١٤). استراتيجية مقترحة للجامعات السعودية في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الطلاب: دراسة وصفية تحليلية. مجلة مجمع(٩)، الصفحات ٤٣٢- ٤٧١.

الطراونة، علي عودة؛ أبوحميدان، عفت محمد.(٢٠٢٠). دور الجامعات الأردنية في تحقيق المسؤولية المجتمعية في مجال التنمية المستدامة. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، ٢(٨). ٢٤١- ٢٦٣.

عبدلي، مباركة. (٢٠١٦). تطور مفهوم الأداء ودور وكالات التقييم في قياسه: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، ٢(٥)، ٦٨- ٧٩.

عمر، عزاوي؛ ولخضر، مولاي؛ وسايح، بوزيد. (٢٠١٢). دوافع تبني منظمات العمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي. الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية. جامعة بشار.

العياشي، زرزار، ومداحي، محمد. (٢٠١٥). البحث العلمي الجامعي والتقدم الإقتصادي والإجتماعي. مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية(٤)، الصفحات ١٥٧- ١٧١.

عيد، هالة فوزي محمد. (ديسمبر, ٢٠١٩). نحو استراتيجية مقترحة لعولمة البحث العلمي واستثماره في ضوء المسؤولية المجتمعية للجامعات. المجلة التربوية(٦٨)، ١٢٥-١٩٢.

غنايم، مهنى محمد إبراهيم، والسمحان، منى عبدالله صالح. (٢٠١٤). واقع الأداء الجامعي بكلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع جامعة الملك سعود كما تراه طالبات الكلية وآليات تطويره. مجلة كلية التربية(٥٣)، الصفحات ١- ٤١.

فرعون، امحمد، وايت، زيان كمال. (٢٠١٦). امتداد أثر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: من الأداء الاجتماعي نحو تحقيق الأداء الشامل. المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، ٧(٢)، الصفحات ٨٨- ٩٧.

الكبيسي، عامر. (٢٠١١). الإدارة العامة الجديدة مقوماتها قيمها وقواها. الرياض: مؤسسة اليمامة للطباعة والنشر.

كلية التجارة بجامعة السويس. (١١ نوفمبر, ٢٠٢١). مركز التنمية المستدامة في المجالات الإدارية والمالية. تاريخ الاسترداد ١٥ فبراير, ٢٠٢٣، من جامعة السويس: https://suezuni.edu.eg/Com/StaticContent/Index/46

لطفي، أمين السيد. (٢٠٠٥). مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة. الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

محمد، ثابت حمدي ثابت. (٢٠٢١). الريادة الاستراتيجية كمدخل تطويري للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط: دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية، ٣٧(١٠)، الصفحات ١٥٦- ٢٠٥.

محمد، سميرة حسن الحاجي. (٢٠١٧). رؤية مقترحة لممارسة المسؤولية المجتمعية لجامعة الملك فيصل. مجلة التربية بجامعة الأزهر، ٢(١٧٦)، الصفحات ٥٢٢- ٦١١.

محمود، دينا كمال الدين سيد. (٢٠٢٣). تنمية المسئولية المجتمعية للجامعات المصرية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة. *دراسات تربوية واجتماعية، (٢٩)*، ١٥٩- ٢١٦.

مخلص، محمد مهدي محمد. (٢٠١٨). تصور مقترح للمتطلبات الهيكلية والتنظيمية بالجامعات المصرية للقيام بمسؤوليتها المجتمعية في ضوء خبرة الولايات المتحدة. *مجلة كلية التربية*، ٣٣ (٢)، ١١٢-١٤٩.

مخلوف، شادية. (٢٠١١). ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني نموذج مقترح. مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية المنعقد في الفترة من ٢٥-٢٦سبتمبر. فلسطين: جامعة القدس.

نصار، نورالدين محمد حميدان. (٢٠٢٠). دور الوحدات الجامعية ذات الطابع الخاص بجامعة جنوب الوادي في تلبية الاحتياجات التعليمية للفتيات المهمشات من التعليم بمحافظة قنا. مجلة العلوم التربوية(٤٢)، الصفحات ٤٩- ٩٧.

النويهي، آية عبدالله أحمد. (١٥ يونيو, ٢٠١٤). دور الجامعات في تقدم البحث العلمي وأثره علي المجتمع. تاريخ الاسترداد ٢١ مارس, ٢٠٢٣، من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية: https://democraticac.de/?p=1905

المراجع الأجنبية

Ali, M., Mustapha, I., Osman, S& ,.Hassan, U. (2021). University social responsibility: A review of conceptual evolution and its thematic analysis.

Chen, S. H., Nasongkhla, J., & Donaldson, J. A. (2015). University Social Responsibility (USR): Identifying an Ethical Foundation within Higher Education Institutions. *Turkish Online Journal of Educational Technology-TOJET*, *14*(4), 165-172.

Joyner, B. E., & Payne, D. (2002). Evolution and implementation: A study of values, business ethics and corporate social responsibility. *journal of Business Ethics*, *41*, 297-311.

Lauto, G., & Sengoku, S. (2015). Perceived incentives to transdisciplinarity in a Japanese university research center. *Futures*, *65*, 136-149.

Lo, W. Y. W. (2014). *University rankings: Implications for higher education in Taiwan*. Springer Science & Business Media.

Pucciarelli, F., & Kaplan, A. (2016). Competition and strategy in higher education: Managing complexity and uncertainty. *Business horizons*, *59*(3), 311-320.